قواعد إجراءات التحكيم المعجل

EYAD REDA
إياد رضا
محامون ومستشارون قانونيون
Lawyers & Legal Consultants

ساري من ١٥ أكتوبر ٢٠١٨م

التطبيق

- تنطبق تلقائيًا على المنازعات التي تساوي قيمتها أو تقل عن **٤,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي** أو ما يعادلها والمبرم بشأنها عقد يحتوي على شرط التحكيم في أو بعد ١٥ أكتوبر ٢٠١٨م.
- تنطبق اختياريًا حيثما يتفق الأطراف.

المحكم

في حال عدم اتفاق الأطراف على محكم واحد، يرسل المركز لكل طرف على حدة وفي الوقت ذاته قائمة تحتوي على خمسة محكمين، يقوم كل طرف بشطب اثنين من الأسماء وترتيب الأسماء الثلاثة المتبقية حسب الأفضلية، وبعد تسليم القائمة إلى المركز يقوم المركز باختيار المحكم حسب ترتيب الأفضلية في كلا القائمتين.

الاجتماع والأمر الإجرائي

بعد تشكيل هيئة التحكيم، فإنها تجتمع مع الأطراف والممثلين لهم والمسؤول الإداري [1] لمناقشة الإجراءات ووضع جدول لنظر الدعوى وجدولاً زمنيًا، وتصدر الهيئة خلال **١٤ يومًا** من تشكيلها ما يسمى بالأمر الإجرائي. يتم الاعتماد على الأمر الإجرائي من حيث تاريخ صدوره لحساب المدد الزمنية ذات الصلة بالإجراءات.

الإجراءات

١ إجراءات مع عقد جلسة استماع

تعقد جلسة الاستماع خلال **٦٠ يومًا** من تاريخ الأمر الإجرائي.

٢ إجراءات تقتصر على تبادل المذكرات والمستندات

يمكن للإجراءات أن تكون على أساس تبادل المذكرات والمستندات فقط وذلك دون الحاجة إلى عقد جلسة استماع. وفي هذه الحالة فإن المذكرات والمستندات تُقدّم خلال **٣٠ يومًا** من تاريخ الأمر الإجرائي.

الحكم

يصدر حكم المحكم مكتوبًا خلال **٣٠ يومًا** من اختتام جلسة الاستماع، أو خلال **١٨٠ يوم** من تشكيل هيئة التحكيم، وهو نهائي وملزم للأطراف.

التكاليف

- الرسوم الإدارية تقدر بنسبة **٨٠٪** من التحكيم العادي.
- أتعاب المحكم تقدر بنسبة **٧٠٪** من أتعاب المحكم الفرد في التحكيم العادي.

قواعد عامة

- تطبق نصوص قواعد إجراءات التحكيم على الإجراءات المعجلة بما لا يتعارض مع نصوص الإجراءات المعجلة.
- المسؤول الإداري له صلاحية تقصير المدد الزمنية المحددة.
- المسؤول الإداري له صلاحية عقد اجتماع إداري مع الأطراف وممثليهم بحثًا لتسوية النزاع بالوساطة.

المصدر

- قواعد التحكيم الصادرة عن المركز السعودي للتحكيم التجاري ("**القواعد**") بتاريخ أكتوبر ٢٠١٨م،
- الملحق الثاني للقواعد ("**قواعد الإجراءات المعجلة**") بتاريخ ١٥ أكتوبر ٢٠١٨م.

(١) المسؤول الإداري هو المركز السعودي للتحكيم التجاري.

إخلاء مسؤولية: إن هذه النشرة لا تعد استشارة قانونية، كما أنها لا تحتوي ولا تتضمن كافة الإجراءات القانونية المنصوص عليها في الانظمة والتشريعات ذات الصلة، ويعد الغرض من هذه النشرة تسليط الضوء على أهمية الانظمة والتشريعات ذات الصلة، وأبرز أحكامه، وهي لا تُغني عن الاستشارة القانونية التفصيلية والدقيقة.